P-2275

سمات منهج الشيخ العثيمين في مختصر مغني اللبيب

إعداد

د. يوسف بن صامل السلمي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

الكلية الجامعية بالقنفذة ـ جامعة أم القرى





2276 Blank

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم .. وبعد:

فإن الشيخ العثيمين ~ لم يؤلِّف مؤلَّفاً مستقلاً في النحو سوى كتابه: (**مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**)، وبقية مجهوداته الأخرى كشرحه الآجرومية، وألفية ابن مالك، والدرة اليتيمة، إنما هي محاضرات من الشيخ لطلابه، ليس التأليف مقصداً فيها، حيث لم تأخذ الصبغة العلمية، فغاية ما يريده الشيخ تقريب النحو وتذليله للطلاب غير المختصين.

لم يذكر الشيخ في مقدمته لهذا الكتاب منهجه الذي سار عليه، ولا أبان طريقته في عرضه مسائل الكتاب، فقد اكتفى الشيخ بهذه المقدمة: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، ونصلي ونسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، هذا مختصرٌ من المغني لابن هشام ~ »[1].

والحق أنني كنت فيما مضى ـ حين وقفت على هذا الكتاب ـ قد دوَّنت بعضاً من سمات المنهج الذي سار عليه الشيخ، وصدتني ـ عن إكماله ـ صوارف كثيرة كان من أهمها: العمل على إنهاء رسالتي للدكتوراه.

وحين أعلنت ـ مشكورة ـ جامعة القصيم ممثلة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية عن تنظيم ندوة عن: (**جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية، دراسات منهجية تحليلية، والمعرض المصاحب**)، وكان من ضمن محاورها: جهود ابن

(١) مختصر مغني اللبيب : ٩

عثيمين في العلوم الشرعية، ويشمل: جهود ابن عثيمين ومنهجه في الدراسات اللغوية، كان هذا حافزاً ودافعاً كبيراً في إكمال ما كنت قد ابتدأته سابقاً، والمشاركة في هذا المحور ببحث جعلت عنوانه: (**سمات منهج الشيخ العثيمين في مختصر مغني اللبيب)**؛ إسهاماً في البحث العلمي، وتقديراً وحباً وإجلالاً لهذا العالم الكبير الذي ملأ أسماع الدنيا علماً قد تعدَّدت ضروبه، وتنوَّعت اتجاهاته، وتربَّت عليه أجيال من أبناء المسلمين داخل المملكة وخارجها، وقد أفدت من علمه الواسع الغزير أيَّما فائدة، فرحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته.

هذا وقد انتظمت خطة البحث في: **مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.**

ذكرت في المقدمة: **أهمية البحث، وسببه، وخطته.**

وجعلت التمهيد في **قسمين:**

* **القسم الأول: ترجمة مختصرة لابن هشام** ~ :

وفيها خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: مكانته العلمية.

المطلب الرابع: مؤلفاته.

المطلب الخامس: وفاته.

* **والقسم الثاني: ترجمة مختصرة لابن عثيمين** ~ **وفيها خمسة مطالب:**

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: حياته العلمية.

المطلب الرابع: مكانته العلمية.

المطلب الخامس: وفاته.

* **وجعلت المبحث الأول: عن سمات منهج الشيخ في مختصره.**

وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: إثباته المسائل الرئيسة، واكتفاؤه بذكر المشهور فيها.

المطلب الثاني: تركه الخلافات والتفريعات والتنبيهات والتعليلات والاستدراكات.

المطلب الثالث: تجاوزه القراءات القرآنية، وأسماء الأعلام والشعراء.

المطلب الرابع: تجاوزه شرح المفردات وإيراد اللغات.

* **والمبحث الثاني كان عنوانه: كتاب الشيخ في الميزان.**

وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: الغرض من تصنيف الكتاب.

المطلب الثاني: ميزات الكتاب.

المطلب الثالث: ملحوظات على الكتاب.

المطلب الرابع: ملحوظات على التحقيق.

* **والخاتمة ضمَّنتُها أبرز ما تم التوصل إليه.**

وأخيراً، لا أزعم أن هذا البحث قد حوى الموضوع بأكمله، ولكن حسبي أنه كشف عن جانب مهم قلّما يتنبه له الكثير، وهو الجانب النحوي عند الشيخ[1]، وأظهر الموضوع لمزيدٍ من البحث والدراسة.

---

(١) كتب الباحث: نجيب بن محفوظ الزبيدي رسالة ماجستير عن الجهود النحوية للشيخ العثيمين، أبان فيها عن بعض آراء الشيخ النحوية، كما عرض لمنهج الشيخ في مختصره عرضاً سريعاً؛ إذ ليس غرضه دراسة الكتاب، على أني قد أفدت من بعض ما كتبه.

وختاماً أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقني إلى إبراز جانب مُشْرق من جوانب شخصية هذا العالم الموسوعي الذي شَرَّق علمه وغرَّب في أصقاع العالم الإسلامي، وأسأله سبحانه إن لم أُوفَّق في ذلك ألاّ أُسيء إلى هذا العالم الجليل ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦)، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

ترجمة مختصرة لابن هشام وابن عثيمين رحمهما الله

* أولاً: ترجمة مختصرة لابن هشام[1]

المطلب الأول: اسمه ونسبه:

هو جمال الدين، أبو محمد، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، المعروف بابن هشام النحوي.

المطلب الثاني: مولده ونشأته:

تجمع أغلب المصادر التي ترجمت له على أنه ولد بالقاهرة في شهر ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمائة للهجرة، ونشأ فيها.

المطلب الثالث: مكانته العلمية:

تمتَّع ابن هشام ~ بمكانة علمية رفيعة، إذ شهد له كثير من العلماء بغزارة علمه، وسعة اطلاعه.

قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ـ ونحن بالمغرب ـ نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»[2].

(١) ينظر مصادر ترجمته في المراجع التالية، وقد رتبتها ألفبائياً: ابن هشام وأثره في النحو العربي للدكتور: يوسف الضبع: ١٧-١٠٠، الأعلام للزركلي: ٤/ ١٤٧، البدر الطالع للشوكاني: ١/ ٤٠١-٤٠٢، بغية الوعاة للسيوطي: ٢/ ٦٨-٦٩، حاشية الدسوقي على المغني (مقدمة المحقق): ٣-١٧، وحسن المحاضرة: ١/ ٥٣٦، والدرر الكامنة لابن حجر: ٢/ ٤١٥- ٤١٧، وشذرات الذهب لابن العماد: ٦/ ١٩١- ١٩٢، وكشف الظنون لحاجي خليفة: ١/ ١٢٤، ٤٠٦، ومقدمة ابن خلدون: ٣/ ١٢٤١، ١٢٦٧ ـ ١٢٦٨، وهدية العارفين لإسماعيل باشا: ١/ ٤٥٦.

(٢) المقدمة: ٣/ ١٢١٤.

وقال عنه ابن حجر العسقلاني: «وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً..»(١).

وقال الشوكاني: «وقد تصدَّر للتدريس وانتفع به الناس، وتفرّد بهذا الفن، وأحاط بدقائقه وحقائقه، وصار له من الملكة ما لم يكن لغيره، واشتهر صيته في الأقطار، وطارت مصنفاته في أغلب الديار»(٢).

المطلب الرابع: مؤلفـــاته:

خلَّف ابن هشام وراءه ثروة علمية كبيرة، فقد كتب كثيراً من المصنفات بلغت حوالي الخمسين كتاباً، بعضها وصل إلينا، وآخر عدت عليه عاديات الأيام، ففقد كغيره من المؤلفات.

وليس غرضي هنا تتبع واستقصاء مؤلفات ابن هشام؛ إذا يمكن الرجوع إليها في مظانها؛ إنما سأقتصر في الحديث على كتابه محور البحث (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) في **النقاط الآتية**:

أولاً: سبب تأليف الكتاب:

أبان ابن هشام ~ سبب تصنيفه هذا الكتاب فقال:

«وممّا حثَّني على وضعه أنني لما أنشأتُ في معناه المقدمة الصغرى المسمّاة بـ (الإعراب عن قواعد الإعراب) حَسُن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها ـ بالنسبة إلى ما ادخرته عنها ـ كشذرة

(١) الدر الكامنة: ٢/ ٣٠٨.

(٢) البدر الطالع: ١/ ٤٠٢.



من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بها أسررته، مفيد لما قرّرته وحرّرته، مُقرِّب فوائده للأفهام، واضع فرائده على طرف الثمام، لينالها الطلاب بأدنى إلمام»[1].

ثانياً: مكان وزمان تأليف الكتاب:

ألّف ابن هشام كتابه في مكة المكرمة عام تسعة وأربعين وسبعمائة، ولكنه أضاعه أثناء عودته إلى مصر، فأعاد تأليفه في مكة المكرمة في رحلته الثانية إليها عام ستة وخمسين وسبعمائة[2].

ثالثاً: قيمة الكتاب العلمية:

لم يسلك ابن هشام في المغني مسلك النحويين، أو كما سلك هو في كتبه الأخرى: «شرح قطر الندى» و «شرح شذور الذهب» و «أوضح المسالك»، بأن قسَّم موضوعات النحو أبواباً، كأنْ يتحدث عن المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، أو سوى ذلك من التقاسيم الأخرى، بل جمع الأدوات النحوية في باب خاص، تحدَّث فيه عمَّا يتصل بالأدوات من قواعد وأحكام، مبوباً إياها حسب حروف المعجم، وبعد هذا الباب أفرد أبواباً أخرى جاءت كالتالي:

الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

---

(١) مغني اللبيب: ١٢-١٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ١٢.

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

هذا وقد حظي (المغني) باهتمام كثير من العلماء، فأثنوا عليه ثناء كبيراً، قال عنه ابن خلدون: «وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مُجملة ومفصَّلة، وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرّر في أكثر أبوابها، وسمَّاه بـ (المغني) في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها، فوقفنا منه على علم جمّ يشهد بعلوّ قدره في الصناعة ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه»(١).

وقال الدماميني في مدحه:

ألا إنما مغني اللبيب مصنف	**جليل بـه النحوي يحـوي معانيه**
ومـا هـو إلا جنة قـد تزخرفـت	**ألم تنظـر الأبــواب فيـه ثمانيـه**

ونظراً إلى أهمية الكتاب فقد أقبل عليه العلماء شرحاً وتعليقاً واختصاراً **ومن أهم شروحه**:

شرح الشيخ محمد بن أبي بكر الدماميني(٢)، وشرح القاضي مصطفى

(١) مقدمة ابن خلدون: ٣/ ١٢٦٧.

(٢) هو محمد بن أبي بكر الدماميني، له: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، توفي سنة ٨٣٧هـ. ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٦٦-٦٧.

الأنطاكي[١]، وشرح أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملا[٢].

وممَّن اختصروه: محمد الساموني الشافعي[٣]، والشيخ شمس الدين البيجوري[٤]، والشيخ محمد العثيمين.

أما عن حواشيه فمن أهمها: حاشية الشيخ محمد الأمير، وحاشية الدسوقي.

وممن شرح شواهده: السيوطي، وعبدالقادر البغدادي.

المطلب الخامس: وفاتـــــه:

توفي ~ في شهر ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة، ودفن في القاهرة.

---

(١) مصطفى رمزي الأنطاكي، له: غنية الأديب عن شرح مغني اللبيب، توفي سنة ١١٠٠هـ. ينظر: الأعلام: ٧/ ٢٣٣.

(٢) أحمد بن محمد بن الملا الحصكفي، له: منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، توفي سنة ١٠٠٣هـ. ينظر: الأعلام: ١/ ٢٣٥.

(٣) محمد عبدالمجيد الساموني، له: ديوان الأريب في اختصار مغني اللبيب، توفي سنة ٩٦١هـ. ينظر: الأعلام: ٦/ ٢٤٧.

(٤) محمد بن إبراهيم البيجوري، له: مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، توفي سنة ٨٦٣هـ. ينظر: الأعلام: ٥/ ٣٤٢.



* ثانياً: ترجمة مختصرة للشيخ العثيمين(١)

المطلب الأول: اسمه ونسبه:

هو أبو عبدالله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبدالرحمن بن عثمان الوهيبي التميمي، المشهور بابن عثيمين نسبة إلى جده الرابع الذي أُطلق عليه لقب عثيمين تصغيراً له فاشتهر به.

ويقال له: العثيمين؛ لأنَّه ختمه وتوقيعه بخط يده.

المطلب الثاني: مولده ونشأته:

ولد سنة سبع وأربعين وثلاثمائة وألف من الهجرة في السابع والعشرين من شهر رمضان في عنيزة ـ إحدى مدن القصيم ـ ونشأ فيها.

المطلب الثالث: حياته العلمية:

تدرَّج الشيخ ~ في سلك التعليم حيث جمع بين الدراسة النظامية والأخذ من الشيوخ، ثم رحل إلى الرياض فدرس في المعهد العلمي، ثم في كلية الشريعة؛ ليعود بعدها مدرساً في المعهد العلمي بعنيزة، ثم عُيِّن بعد ذلك مدرساً في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم.

المطلب الرابع: مكانته العلمية:

انتهت إلى الشيخ العثيمين ~ الريَّاسة في العلم بمنطقة القصيم؛ إذ تصدَّر

(١) كُتب عن الشيخ عدد من المؤلفات المستقلة، تضمنت حياته الشخصية والعلمية ومن أشهرها: ابن عثيمين الإمام الزاهد، للدكتور: ناصر الزهراني، أربعة عشر عاماً مع الشيخ العثيمين، لعبدالكريم المقرن، الجامع لحياة الشيخ العثيمين، لوليد الحسين، صفحات مشرقة من حياة العثيمين لحمود المطر، ترجمة موجزة في مجلة الحكمة في عددها الثاني، لوليد الحسين.



لإلقاء الدروس؛ فذاع صيته، واشتهر فضله، وعظُم قدره، وشاع ذكره في الآفاق داخل المملكة وخارجها، حصل على جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام عام أربعة عشر وأربعمائة وألف للهجرة، وذكرت لجنة الاختيار في حيثيات فوز الشيخ بالجائزة ما يلي:

- تحليه بأخلاق العلماء الفاضلة التي من أبرزها: الورع، والزهد، ورحابة الصدر، وقول الحق، والعمل لمصلحة المسلمين، والنصح لخاصتهم وعامتهم.
- انتفاع الكثيرين بعلمه تدريساً وإفتاءً وتأليفاً.
- إلقاؤه المحاضرات العامة النافعة في مختلف مناطق المملكة.
- مشاركته المفيدة في مؤتمرات إسلامية كثيرة.
- اتباعه أسلوباً متميزاً في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة وتقديمه ـ مثلاً ـ حياً لمنهج السلف الصالح فكراً وسلوكاً.

المطلب الخامس: وفاته:

توفي ~ عام واحدٍ وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة في الخامس عشر من شهر شوال عن عمر يناهز الرابعة والسبعين قضاها في خدمة العلم وأهله، ودفن في مقبرة العدل بمكة المكرمة بعد أن صُلِّي عليه في الحرم المكي الشريف، فرحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته.

المبحث الأول

سـمات منهـج الشـيخ في مختصـره

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إثباته المسائل الرئيسة، واكتفاؤه بذكر المشهور فيها

المطلب الثاني: تركه الخلافات والتفريعات والتنبيهات والتعليلات والاستدراكات

المطلب الثالث: تجاوزه القراءات القرآنية وأسماء الأعلام والشعراء

المطلب الرابع: تجاوزه شرح المفردات وإيراد اللغات

المطلب الأول

إثباته المسائل الرئيسة، واكتفاؤه بذكر المشهور فيها

ركَّز الشيخ ~ على لُبِّ المسائل وجوهرها، فأثبت كثيراً من المسائل التي يكثر استعمالها، وتجاوز بعضاً منها مما قل وروده في الكلام[1]، وغالباً ما يكتفي الشيخ بذكر المشهور في المسألة دون الدخول في تفصيلاتها، ويظهر ذلك من خلال **النموذجين التاليين:**

أولاً: عند حديثه عن (لات) قال الشيخ: «الجمهور على أنها كلمتان؛ (لا) والتاء لتأنيث اللفظ، وأنها تعمل عمل (ليس)، ولا تعمل إلاّ في الحين وما رادفه»[2].

فالشيخ هنا ذكر المشهور في حكم (لات) وأصلها، في حين أن ابن هشام فصّل القول فيها، فذكر حقيقتها وعملها، ومذاهب العلماء فيهما، وتوجيه قراءة: «ولات حينِ مناص»[3].

ثانياً: عند حديثه عن أوجه النون المفردة قال العثيمين: «الثاني: التنوين، وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، وأقسامه: خمسة، وزاده بعضهم إلى عشرة»[4].

أما ابن هشام فقد ذكر تعريف التنوين، ومحترزاته، وأقسامه العشرة، ومن أثبتها من العلماء، ومن أنكرها بشيء من التفصيل[5].

(١) من المسائل التي تجاوزها الشيخ ـ ينظر ـ مثلاً ـ حديثه عن: (بجل)١٥١، و(بيد) ١٥٥، و(بله) ١٥٦. وينظر: ١٥٧، ١٦٢، ١٦٣، ٤٨٤.

(٢) مختصر المغني: ٦٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٣٤- ٣٣٨.

(٤) مختصر مغني اللبيب: ٨٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٤٤٤- ٤٤٩.

المطلب الثاني

تركه الخلافات والتفريعات والتنبيهات والتعليلات والاستدراكات

وهذه السمة بارزة في مختصره، واضحة لكل من تأملها، ولذا فلا غرابة في قصر مختصره؛ إذ إن أهم ما يميز ابن هشام في مُغنيه هو اهتمامه بهذه الأمور التي تجاوزها الشيخ قصداً، فابن هشام في كتابه «طويل النفس، كثير الاستطراد، لا يفتأ يورد المسألة تلو المسألة والتنبيه تلو التنبيه، ولعله ـ فوق هذا وذاك ـ أكثر النحويين استثماراً للشواهد وإيراداً لها، فهو يستشهد بالقرآن وقراءاته، وبالحديث النبوي، والمثل المروي، وبالكثير من الشعر والنثر.

أما الأحكام والفوائد فهو ينثرها في كل مناسبة، إذ ليس متن البحث عنده بأكثر فائدة من تعليق يورده في مسألة، أو أمر ينبه عليه»(١).

وقد أكد هو ذلك في مقدمة كتابه حين قال: «ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها. فدونك كتاباً تشد الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه»(٢).

وسأورد بعض النماذج التي تثبت أهمية هذه السمة عند الشيخ:

أولاً: قال العثيمين: «ثُمَّ: حرف عطف يقتضي التشريك في الحكم والترتيب والمهلة، وفي كل من ذلك خلاف»(٣).

(١) مقدمة المحقق: ٦ - ٧.

(٢) مغني اللبيب: ١٢.

(٣) مختصر مغني اللبيب: ٣٢

فالشيخ أشار إلى الخلاف بين النحويين في اقتضاء «ثُمَّ «التشريك والترتيب والمهلة دون أن يوضحه ويبينه، في حين أن ابن هشام ذكر الخلاف في ذلك وأطال فيه. قال: «فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يختلف، وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة: ١١٨).

وقول زهير:

أراني إذا أصبحتُ أصبحتُ ذا هوى ... فثمَّ إذا أمسيتُ أمسيتُ غاديا

وخرجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء.

وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه، تمسكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (الزمر: ٦)، ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ (الأنعام: ١٥٣ - ١٥٤).

وقول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ... ثم قد ساد قبل ذلك جدُّه

وأجيب عن الآية الأولى من خمسة أوجه...

وأما المهلة فزعم الفراء أنها قد تتخلف، بدليل قولك: (أعجبني ما صنعتَ اليوم ثم ما صنعتَ أمس أعجبُ) لأنّ ثم في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخباريين»[1].

ثانياً: قال العثيمين: (ما)، اسمية وحرفية، فالاسمية أنواع:

---

(١) مغني اللبيب: ١٥٨- ١٦٠.

١) موصولية.

٢) تامـة: وهي التي تقدر بالشيء ونحوه، كقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة: ٢٧١)، أي فنعم الشيء هي. وقوله: (غسلته غسلاً نِعمَّا) أي: نعم الغسل هو.

٣) نكرة موصوفة: كقولك: مررت بما معجب لك، أي بشيء معجب لك.

٤) تعجبية: مثل: (ما أحسن زيداً) المعنى: شيء حَسَّن زيداً.

٥) استفهامية[1].

وقال ابن هشام: « (ما) تأتي على وجهين: اسمية، وحرفية، وكل منهما ثلاثة أقسام.

فأما أوجه الاسمية:

١ـ **فأحدها**: أن تكون معرفة، وهي نوعان: (ناقصة) وهي الموصولة، نحو: ﴿عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ (النحل: ٩٦).

و (تامة)، وهي نوعان:

عامة أي مقدرة بقولك الشيء، وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة: ٢٧١)، «أي فنعم الشيء هي.

وخاصة وهي التي تقدمها ذلك، وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو (غسلته غسلاً نِعمَّا) و (دققته دقاً نِعمَّا) أي نعم الغسيل ونعم الدق.

---

(١) مختصر مغني اللبيب: ٧٧.

(٣٣) سورة البقرة: ٦٨.

(٣٤) سورة البقرة: ٦٩.

(٣٥) سورة البقرة:١٩٧.

(٣٦) سورة البقرة:١٠٦.

٢ـ **والثاني**: أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف، وهي ـ أيضاً ـ نوعان: ناقصة، وتامة (فالناقصة) هي الموصوفة، وتقدر بقولك شيء كقولهم: (مررت بما معجب لك) أي بشيء معجب لك...

و(التامة) تقع في ثلاثة أبواب...

٣ـ **والثالث**: أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف، وهي نوعان:

(أحدهما): الاستفهامية، ومعناها: أي شيء نحو: ﴿**مَا هِىَ**﴾ (البقرة: ٦٨)، ﴿**مَا لَوْنُهَا**﴾ (البقرة: ٦٩)..

(النوع الثاني): الشرطية وهي نوعان: غير زمانية، نحو: ﴿**وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ**﴾ (البقرة: ١٩٧)، ﴿**مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ**﴾ (البقرة: ١٠٦)، وقد جوزت في ﴿ **وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ**﴾ (النحل: ٥٣)، على أن الأصل وما يكن، ثم حذف فعل الشرط.

وزمانية، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ (التوبة: ٧)، أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم(١).

فمن خلال هذين النصين يُلاحظ أن الشيخ أورد نصَّ ابن هشام بأسلوب مبسط ومختصر بعيد عن التفريعات والتقسيمات التي ساقها ابن هشام في كلامه، كما نجد أن الشيخ لم يذكر من التنبيهات إلا ثلاثة(٢)، رغم كثرة التنبيهات التي ساقها ابن هشام.

ثالثـاً: قال العثيمين: (خلا) على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف جر فقيل موضعها نصب عن تمام الكلام وهو

(١) مغني اللبيب: ٣٩٠-٣٩٨.

(٢) ينظر : مختصر مغني اللبيب: ٣١، ٣٧، ٥٠



الصواب وقيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه.

الثاني: أن تكون فعلاً ناصباً للمستثنى، ويتعين ذلك مع (ما)، وفاعلها كفاعل (حاشا)»[(١)].

فهو هنا لم يشر إلى العلة في الصواب، ولا العلة في وجوب النصب بـ (خلا) مع (ما) في حين أن ابن هشام علّل لذلك فقال: «(خلا): على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جاراً للمستثنى، ثم قيل: موضعها نصب عن تمام الكلام، وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندي الأول؛ لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء، أي لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها؛ فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة؛ ولأنها بمنزلة (إلا) وهي غير متعلقة.

والثاني: أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له، وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا، والجملة مستأنفة أو حالية، على خلاف في ذلك، وتقول: (قاموا خلا زيداً) وإن شئت خفضت، إلا في نحو قول لبيد:

ألا كُل شيء ما خلا الله باطل.

وذلك لأن (ما) في هذه مصدرية، فدخولها يعين الفعلية، وموضع ما خلا نصب»[(٢)].

(١) المصدر السابق: ٣٧-٣٨.

(٢) مغني اللبيب: ١٧٨- ١٧٩.



المطلب الثالث

تجاوزه القراءات القرآنية وأسماء الأعلام والشعراء

لم يُعْنَ العثيمين بإيراد القراءات القرآنية وأسماء الأعلام والشعراء؛ إذ غرضه اختصار المغني وتلخيصه في أقرب صورة وأوجز عبارة، وسأسوق إليك هذا الأنموذج ليتضح المراد.

قال ابن هشام: «الألف المفردة تأتي على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً ينادى به القريب، كقوله:

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل

ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط، وأن الذي للقريب (يا) وهذا خرق لإجماعهم.

والثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقته طلب الفهم، نحو (أزيد قائم) ؟ وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميين ﴿ أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ﴾ (الزمر: ٩)[١]، وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء...

والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خُصَّت بأحكام:

أحدها: جواز حذفها، سواء تقدمت على (أم) كقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا لي منها مِعْصم حيث جَمَّرت ... وكفٌّ خضيب زُيِّنت ببنان

فوالله ما أدري وإن كنت دارياً ... بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

أراد: أبسبع»[٢].

(١) وهي قراءة نافع وابن كثير وحمزة { أمن } خفيفة الميم. ينظر: علل القراءات ٢/ ٥٩٣، حجة القراءات ٦٢٠.

(٢) مغني اللبيب: ١٧-١٩.

وقال العثيمين: «حرف الألف على وجهين:

أحدهما: أن تكون لنداء القريب، كقوله:

أفاطم مهلاً بعض هذا التـدلُّل   وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

الثاني: أن تكون للاستفهام، كقوله: أزيد قائم ؟ وهي أصل أدوات الاستفهام، ولذلك اختصت بأمور:

أحدها: حذفها، كقوله:

ـ فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان[1].

فمن خلال ما سبق يُلاحظ **الآتي**:

أولاً: أن العثيمين لم يذكر اسم عمر بن أبي ربيعة رغم وجوده في نص ابن هشام، وهكذا سار الشيخ في كامل مختصره، فلم يذكر اسم شاعر قط في الشواهد الشعرية التي اختارها سوى مرة واحدة قال: «كقول عنترة»[2].

ثانياً: لم يورد الشيخ أسماء الأعلام، فقد أورد ابن هشام كلاً من: (ابن الخباز، والفراء) وتجاوزهما الشيخ، وهكذا سار في أغلب مختصره إذ لم يذكر من الأعلام سوى النزر اليسير.

ثالثاً: أورد ابن هشام قراءة ابن كثير ونافع المدني، وتجاوزهما العثيمين فلم يُورد في مختصره سوى سبع قراءات[3] رغم كثرة القراءات القرآنية في المغني.

---

(١) مختصر مغني اللبيب: ٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٦١.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٥٩، ٦٤، ٧٧، ١٠٤.



المطلب الرابع

تجـاوزه شرح المفردات وإيراد اللغـات

وهذه من سمات منهج الشيخ ~ إذ لم يقف عند شرح المفردات وإيراد اللغات، بل تجاوزهما في أكثر من موضع، وسأذكر نموذجين على ذلك:

أولاً: قال العثيمين ـ عند حديثه عن معاني الواو ـ: «الحادي عشر: علامة الذكور، مثل: أكلوني البراغيث»[١].

أما ابن هشام فقد نص على لغات العرب إذ قال: «الثاني عشر: واو علامة المذكرين في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث»[٢].

ثانياً: قال العثيمين عن الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً[٣]: «الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع على وزن (افعَلَلَّ) كاقْشَعَر، أو (افْوَعَلّ) كاكوهد الفرخ، أو (افْعَنْلَلَ) أصلي اللامين كاحرنجم، أو زائد أحدهما كاقعنسس، أو (افْعَنْلى) كاحربنى»[٤].

في حين أن ابن هشام قد بين معاني هذه الألفاظ فقال:

«السادس: كونه على (افوعَل) كاكوهد الفرخ إذا ارتعد.

السابع: كونه على (افعنلل) بأصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع.

الثامن: كونه على (افعنللَ) بزيادة أحد اللامين كاقعنسس الجمل إذا أبى أن

(١) مختصر المغني: ٨٩.

(٢) مغني اللبيب: ٤٧٨

(٣) مختصر المغني:١٠١.

(٤) هكذا وردت، والصحيح:كاحرنبى.

ينقاد.

التاسع: كونه على (افعنلى) كاحرنبى الديك إذا انتفش، وشذ قوله:

قد جعل النعاس يغرنديني اطرده عني ويسرنديني

ولا ثالث لها، ويغرنديني - بالغين المعجمة - يعلوني ويغلبني، وبمعناه يسرنديني»[1].

(١) مغني اللبيب: ٦٧٤- ٦٧٥.



المبحث الثاني

كتـاب الشـيخ في الميـزان

ويشمل أربعة مطالب:

المطلب الأول: الغرض من الكتاب

المطلب الثاني: ميزات الكتاب

المطلب الثالث: ملحوظات على الكتاب

المطلب الرابع: ملحوظات على التحقيق

المطلب الأول

الغــرض من الكـــتاب

قبل أن أتحدث عن ميزات الكتاب وهناته، لابُدَّ لنا أن نتعرف على الغرض الذي من أجله صنع الشيخ تلخيصه؛ لأنَّ معرفة غرض الشيخ يُعفي من كثير ممّا يظهر من ملحوظات وهنات.

أقول: بعد قراءتي للكتاب ظهر لي أن الشيخ صنَّف مختصره لغرض واحد لا غير، هو أن يكون هذا المختصر خاصاً به، يستطيع الشيخ من خلاله ضبط أبواب الكتاب، وما يحويه كل باب منها على سبيل الإجمال، وأن يتعرَّف على مظانِّ المعلومة التي يريدها من الكتاب في أسرع وقت وبسهولة، فالغرض من صنعه الكتاب الفائدة العلمية الشخصية له، تماماً كما يجتهد أيٌّ منا في اختصار كتاب علمي للمراجعة والفائدة العلمية، وما سوى ذلك من الأغراض التي تعود بالنفعٍ التام علًى صاحبها.

ثم إنه بعد فترة من الزمن تطوَّر الأمر، إذ علم طلاب الشيخ أنه قد اختصر المغني، وأنه مخطوط بمكتبته، فألّحوا عليه بإخراج الكتاب؛ ليعُمَّ النفع به، وتعظُم الفائدة، فلم يمانع الشيخ في ذلك، وذلك بغية تذليل الكتاب، وتقريبه لطلابه، لاسيما وأن المغني بما يحويه من مسائل متصل اتصالاً وثيقاً بالتفسير، وسائر علوم القرآن.

قلت هذا استنتاجاً مني، ودليلي عليه: أن الشيخ أَلَّف مختصره هذا في زمن متقدم، عام تسعة وثمانين وثلاثمائة وألف من الهجرة، يقول الشيخ في آخر كتابه: «وبهذا تمَّ ما أردنا نقله مختصراً من مغني اللبيب في يوم الخميس الموافق ٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٩هـ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات»[1].

(١) مختصر مغني اللبيب: ١١٢.

لبث الكتاب حبيساً في أدراج مكتبة الشيخ قرابة ثلاثة عقود، فلم يأذن بطبعه، أو إخراجه إلا بعد ثمانية وعشرين عاماً. يقول الشيخ: «لقد أذنت للابن فريد ابن عبدالعزيز الزامل أن يطبع ما لخَّصته من كتاب (مغني اللبيب) في النحو لابن هشام بشرط أن يعتني بالتصحيح.... قال ذلك وكتبه محمد الصالح العثيمين في ٦/ ٨/ ١٤١٧هـ»[1].

فهذا العمر الزمني الطويل بين فراغ الشيخ من تلخيصه، وإذنه بطباعته وإخراجه يقوِّي ما قلته آنفاً.

أقول: يجب ألا يغيب هذا الغرض عمن ينظر إلى كتاب الشيخ، فيُحَمِّل الأمر أكثر مما يحتمل، ويتسرع في النقد: لماذا فعل الشيخ كذا؟ ولَمَ لَمْ يفعل كذا؟ كان أولى به أن يذكر هذا التنبيه، ويُبيِّن وجه الاستشهاد من الشاهد، أو على الأقل يضرب الأمثلة حتى تتضح بعض الصور، ولَمَ لم تتضح شخصيته في هذا المختصر؟ فيُعلق على هذا القول، أو يُرجِّحه، أو يُضعِّفَه ويبين وجه بطلانه، ولماذا أغلب النصوص نُقلت نقلاً كاملاً دون زيادة أو نقص أو تبديل؟ وغير ذلك من الملحوظات التي قد تكون صحيحة ووجيهة إذا لم يكن المقصد من الاختصار الغرض الشخصي، أما وأنَّ المقصد هو الفائدة العلمية الشخصية ـ كما أوضحت ـ فتسقط عندها جُلّ الانتقادات التي قد توجَّه إليه، وإلى تلخيصه.

(١) المصدر السابق: ٢.



المطلب الثاني

ميــــزات الكــــتاب

لاشك أن ميزات الكتاب لا تخفى على كل ناظرٍ إليه، إذ يكفي الشيخ تقريبه المغني لطالب العلم غير المختص بأسلوب موجز وسهل، كما أنه أبان عن قدرات كبيرة بإنعامه النظر والفكر في اختصار الكتاب، وقد وقفتُ على بعض اللطائف التي أحسن فيها الشيخ وأجاد، لاسيما فيما يتعلق بإيراده بعض الأمثلة.

قال ابن هشام: «قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان... والرابع: التقرير، ومعناه حملُك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به. تقول في التقرير بالفعل: أضربتَ زيداً ؟ وبالفاعل: أأنت ضربت زيداً ؟ وبالمفعول: أزيداً ضربت؟ كما يجب ذلك في المستفهم عنه»[١].

وقال العثيمين: «الرابع: التقرير، ومعناه: حمل المخاطب على الإقرار بأمر قد تقرر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء المقرر به كما يجب في الاستفهامية أن يليها الشيء المستفهم عنه، تقول في الاستفهام عن الفعل أو تقريره: أضربت زيداً؟ وعن الفاعل: أأنت ضربته، وفي المفعول: أطعاماً أكلت؟»[٢].

فلعلك تلاحظ أخي القارئ الكريم دقة أمثلة الشيخ، وتحاشيه التكرار فيها، وهو الأمر الذي لم يصنعه ابن هشام، فالشيخ أورد مثال ابن هشام الأول، ولم يحبِّذ الثاني، إذ إن الضمير أوجز من تكرار (زيد) ما دام قد سبق له مرجع، وتجنب المثال الثالث رغبة في التغيير، والإتيان بأمثلة قريبة من المتلقي.

(١) مغني اللبيب: ٢٦.

(٢) مختصر مغني اللبيب: ١١.



وعند حديثه عن معاني (على)، قال ابن هشام: «التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: فُلان لا يدخلُ الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى»[1].

وقال العثيمين: «الثامن: الاستدراك والإضراب، كقولك: فلان سيء الصنيع على أنه لا ييأس من رحمة الله»[2].

أقول: كأنَّ الشيخ كره إيراد مثال ابن هشام بنصِّه لأمرين:

أولهما: معناه؛ وذلك لأنه يتضمن أمراً لا يليق بأحد من البشر أن يقطع فيه الرأي.

وثانيهما: طول المثال.

ولاشكَّ أن مثال الشيخ أدقّ، فهو أسلم معنىً وأوجز لفظاً.

(١) مغني اللبيب: ١٩٣.

(٢) مختصر مغني اللبيب: ٤٢.

المطلب الثالث

ملحوظات على الكتاب

إنّ إبداء الملحوظات، والتنبيه على بعض مآخذ الكتاب، لا يُقلِّل من قدرة الشيخ، ولا يُنقص من قيمة كتابه، وسأشير هنا إلى ما ظهر لي من ملحوظات على الكتاب، وهي كالتالي:

أولاً: عدم وضوح منهج الشيخ في مختصره، إذ لم يسر على منهج واحدٍ مُطَّرد، فنجده في بعض المسائل يستشهد بالأمثلة من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو الشعر العربي، ومما لا شكَّ فيه أنّ ضرب المثال مهم جداً إذ لا يتضح المقال إلا بضرب المثال، وهذا ما سار عليه الشيخ، إلاَّ أنه في مسائل ليست بالقليلة(١) أغفل الأمثلة مع أنها قريبة منه، وفي متناول يده، قد ذكرها ابن هشام ونصَّ عليها. فمن ذلك قول الشيخ(٢):

«(في): حرف جر، وله عشرة معانٍ:

الأول: الظرفية، زماناً أو مكاناً، حقيقة أو مجازاً، ومن المكانية؛ أدخلت الخاتم في أصبعي؛ لكنّه على القلب.

الثاني: المصاحبة، نحو: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ (الأعراف: ٣٨).

الثالث: التعليل، نحو: ﴿ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾ (يوسف: ٣٢).

الرابع: الاستعلاء: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ (طه: ٧١).

الخامس: مرادفة الباء.

---

(١) ينظر: ٤٤، ٥٢، ٥٣، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٦، ٩٨، ١٠٢، ١٠٣.

(٢) مختصر مغني اللبيب: ٥٠-٥١



السادس: مرادفة (إلى)، ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ (إبراهيم: ٩).

السابع: مرادفة (مِنْ).

الثامن: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق؛ ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (التوبة: ٣٨).

التاسع: التعويض.

العاشر: التوكيد، وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا﴾ (هود: ٤١).

فنرى هنا أن الشيخ لم يذكر أيَّ مثال للمعنى الخامس، والسابع، والتاسع، مع أن ابن هشام قد نصَّ على الأمثلة[(١)]، وفي مواضع أخرى لا يذكر الشيخ أيَّ مثال على المسألة ممّا يشكل على القارئ، ففي الباب الثامن يقول الشيخ: «القاعدة التاسعة: يتوسعون في الظرف والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما، فأجازوا الفصل بهما بين الفعل الناقص ومعموله، وبين فعل التعجب والمتعجب منه، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه، وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن، وبين حرف الجر ومجروره، وبين المضاف والمضاف إليه، وبين (إذن) و(لن) ومنصوبهما، وقَدَّموهما خبرين على الاسم في باب (إنّ)، ومعمولين للخبر في باب (ما)، ومعمولين لصلة (أل)، وعلى الفعل المنفي بـ (ما)، وعلى (إن) معمولين لخبرها، وعلى لعامل العامل المعنوي»[(٢)].

فالشيخ هنا لم يضرب أي مثالٍ على المواضع في القاعدة التاسعة، مع أنَّ ابن هشام ضرب لها أكثر من مثال[(٣)].

(١) ينظر المغني: ٢٢٤- ٢٢٥.

(٢) مختصر مغني اللبيب: ١١٠.

(٣) ينظر المغني: ٩٠٩- ٩١١.

هذا ومما اختلف فيه منهج الشيخ: أنّه لم يتدخل في نصوص ابن هشام بالتعليق إلاَّ في موضعين فقط، نصَّ في أحدهماعلى أنه من عنده، والآخر أتى به عرضاً، ولم يبرزه كالأول مع أن كلا النصَّين من حاشية الأمير.

قال الشيخ عند حديثه عن (غير): «(تنبيه ـ من عندي ـ): قال المؤلف ـ ابن هشام ـ: وقولهم (لا غير) لحن، قال المحشِّي: والحق أنه ليس بلحنٍ، فقد حكاه ابن الحاجب، وأقرَّه محققو كلامه»[(١)].

وقال في موضع آخر عند حديثه عن «حسب»: «قلت: وفي الحاشية عن حواشي (التسهيل) أنهَّا لم تسمع إلا مقرونة بالفاء وهي زائدة لازمة عندي، وكذا أقول في قولهم: (فحسب) إن الفاء زائدة، وفي المُطَوَّل: كثيراً ما تُصَدَّر بالفاء تزييناً للفظ»[(٢)].

ثانياً: المبالغة في اختصار كثير من مسائل الكتاب، وهذا واضح لمن اطّلع على الكتاب، وقد تعدّى ذلك إلى اختصاره بعض عناوين الأبواب، والآيات القرآنية، حتىَّ إنّه اختصر آية قرآنية غاب وجه الشاهد عنها. يقول الشيخ: «القاعدة الأولى: قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه كقوله تعالى: ﴿**وَلَمۡ يَعۡىَ بِخَلۡقِهِنَّ**﴾ (الأحقاف: ٣٣)، دخلت الباء في خبر (إنّ)[(٣)] لأنَّ هذه الجملة بمعنى: أوليس الله بقادر»[(٤)].

في حين أنّ ابن هشام قال[(٥)]: «القاعدة الأولى: قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما، فأمَّا الأول فله صور كثيرة: إحداهما: دخول الباء في خبر (أنَّ) في قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡىَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ** ﴾ (الأحقاف: ٣٣)، لأنه في معنى «أوليس الله بقادر»، والذي سَهَّل

(١) مختصر مغني اللبيب: ٤٨.
(٢) المصدر السابق: ٥٣.
(٣) هكذا وردت، والصحيح خبر (أنّ).
(٤) مختصر مغني اللبيب: ١٠٨.
(٥) مغني اللبيب: ٨٤٤.



ذلك التقدير تباعد ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ (الإسراء: ٩٩).

فالآية في نصِّ ابن هشام يتضح فيها (أنَّ) واسمها وخبرها، واختصار الشيخ للآية أسقط عنها (أنَّ) واسمها.

هذا وقد أدَّت مبالغة الشيخ في الاختصار إلى حذف بعض آراء ابن هشام ~ وهذا الأمر يُوهم القارئ في بعض المسائل بأن ابن هشام يرى هذا الرأي، والصحيح خلافه، فمن ذلك قول الشيخ ـ عند حديثه عن معاني الواو ـ:[1] «التاسع: واو الثمانية، مثل: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: ٢٢).

والحق أنّ ابن هشام لا يرى ورود واو الثمانية إطلاقاً، يقول: «وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبت واو الثمانية، وجعل منها «سبعة وثامنهم كلبهم»، وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختلف فيها هنا فقيل: عاطفة خبر هو جملة على خبر مفرد، والأصل هم سبعة وثامنهم كلبهم، وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإنّ في الكلام تقريراً لكونهم سبعة، وكأنّه لما قيل سبعة قيل: نعم وثامنهم كلبهم، واتصل الكلامان»[2].

(١) مختصر مغني اللبيب:٨٩.

(٢) مغني اللبيب: ٨٥٩.



المطلب الرابع

ملحوظات على التحقيق

أُحبُّ أن أشير هنا بالتقدير إلى الجهد الذي قام به المحقق من خلال عمله بالمختصر، إلاّ أنّ هناك أمراً يجب بيانه.

ففي الباب السابع: في كيفية الإعراب، لم يذكر المحقق أيّ نص تحت هذا الباب؛ ممّا يُوهم أنّ الشيخ لم يورد تحت هذا العنوان شيئاً ألبتة، بل أغفله تماماً، وهذا خلاف الحقيقة، واسمح لي أخي القارئ الكريم أن أسوق إليك هذا النص بأكمله؛ ليتضح لك المراد، ففي آخر الباب السادس جاء النص هكذا:

«قولهم في: (كاد): إن إثباتها نفي ونفيها إثبات، وهو خطأ، والصواب أنها كغيرها إثباتها إثبات ونفيها نفي، وبيان ذلك أنَّ معناها المقاربة، فمعنى: كاد يفعل، قارب الفعل، ولم يكد يفعل، لم يقارب الفعل، فإذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً ذلك الفعل، أما في حال الإثبات فإذا قلت: كاد يفعل، فمعناه: قارب الفعل ولم يفعل، ولا يرد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة: ٧١). مع أنهم فعلوا وذبحوها؛ لأنّ نفي ذلك في أول الأمر ما قاربوا الفعل ولكنهم بعد فعلوا.

إذا قلت: مررت برجل أبيض الوجه لا أحمرَه، فإن فتحت الراء فمحل الهاء النصب على التشبيه بالمفعول به، وإن كسرت الراءِ فمحل الهاء جر بالإضافة، لأنّ (أحمر) لا ينصرف، لا يجر بالكسرة إلا إذا أضيف.

إذا قيل: ما أنت، فهو[1] مبتدأ وخبر، وإذا قيل: ما أنت وزيداً فـ (ما) مفعول مقدم لفعل محذوف تقديره: ما تصنع أنت، وأن[2] فاعل تصنع برز لما حذف الفعل والواوللمعية وزيداً مفعول معه.

---

(١) الصحيح: فهما مبتدأ وخبر.

(٢) الصحيح: وأنت.



الباب السابع : في كيفيـــة الإعــراب

الباب الثامن : في ذكــر أمــور كليـــة[1]

وتعليقاً على هذا أقول: إن النص الذي أورده الشيخ في الباب السادس ينتهي عند قوله: «ولكنهم بعد فعلوا»، وقول الشيخ: «إذا قلت مررت برجل...» إلى آخر ما في هذا الباب هو كلام مجتزأ تماماً، لا تعلق له بما قبله ألبتة، وإنما مكانه الباب السابع، فيكون الشيخ ذكر تحت هذا الباب هاتين المسألتين، وهي موجودة في المغني في الباب السابع، يقول ابن هشام: «وعلى ذلك فإذا قلت:(مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره)، فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل، وإن كسرتها فهي مجرورته»[2].

وقال في آخر الباب: «تنبيه: قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه، فينبغي التحرز في ذلك.

من ذلك (ما أنت؟ وما شأنك) فإنهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: (وزيداً)، فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تصنع، أو ما تكون، فلمّا حذف الفعل برز الضمير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لكان، وشأنك بتقدير ما يكون، و(ما) فيهما في موضع نصب خبراً ليكون، أو مفعولاً لتصنع. ومثل ذلك (كيف أنت وزيداً) إلا أنكّ إذا قدَّرت تصنع كان (كيف) حالاً إذا لا تقع مفعولاً به»[3].

ثم يأتي الباب الثامن: في ذكر أمورٍ كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.. وبذا يصح ما أراده الشيخ، والله أعلم.

---

(١) مختصر مغني اللبيب: ١٠٦- ١٠٨.

(٢) مغني اللبيب: ٨٨٠.

(٣) المصدر السابق: ٨٨٢- ٨٨٣.



الخاتمة

وبعد... فأحمد الله سبحانه وتعالى على ما يسَّر من إتمام هذا البحث، وقد توصلت فيه إلى نتائج من أبرزها:

أولاً : ظهور مكانة الشيخ العثيمين ~ العلمية، والتعرَّف على جوانب من سيرته المباركة.

ثانيــاً: قلة نتاج تراث الشيخ العلمي في الدراسات العربية.

ثالثــاً: أوضح البحث جانباً من جوانب شخصية الشيخ قلَّما يتنبه إليها الكثير، وهو الجانب النحوي، ذلك أن الشيخ مشهور بتبصره وتوسعه في العلوم الشرعية شهرة طغت على شهرته النحوية حتَّى أصبح لا يعرف عنه هذا الجانب.

رابعــاً: أنّ الشيخ ~ حين صنّف هذا المختصر، كان غرضه الأساسي منه أن يكون هذا المختصر خاصاً بشخصه يستطيع من خلاله أن يتعرَّف على مظانّ المعلومة التي يريد أن يرجع إليها في المغني في أسرع وقتٍ وبسهولة.

خامساً: أن إبداء الملحوظات، والتنبيه على بعض المآخذ في بعض المسائل لا يُقلِّل من قدر الشيخ، ولا يُنقص من قيمة كتابه.

سادساً: تميز الشيخ بدقة أمثلته وقوة ملاحظته.

سـابعاً: أن كتاب مغني اللبيب رغم كثرة ما كُتب عنه من حواشٍ وشروحات ومختصرات يظل بحاجة إلى مزيد عناية من الباحثين والمختصين دراسة، وتحريراً، وتلخيصاً.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

